طبيعة القيم في الأسرة الجزائرية الحديثة وعلاقتها بقانون الأسرة الجزائري 2005

أ.آمال بن عيسى

كلية العلوم الاجتماعية و الإنسانية

جامعة غرداية

الملخص:

نحاول من خلال هذا المقال معرفة أهم القيم في الأسرة الجزائرية الحديثة و مقارنتها بالقيم التي تضمنتها تعديلات قانون الأسرة الجزائري 2005 انطلاقا من بعض الدراسات التي أجريت.

الكلمات المفتاحية : الأسرة الجزائرية،القيم، التنشئة الاجتماعية ، قانون الأسرة الجزائري2005

Abstract:

We try through this article to know the most important values in the modern Algerian family and compare with the values contained in the amendments to the Algerian family code2005 , from some previous studies.

Keywords : Algerian family, values, Socialization, Algerian family code 2005

مقدمة:

تعتبر الأسرة المؤسسة الأولى في المجتمع التي يسند إليها أهم وظيفة اجتماعية وهي التنشئة، مهمتها إعداد أفراد تتماشى سلوكاتهم وقيم المجتمع.كما يؤثر أسلوب التنشئة الذي يتبعه الآباء مع الأبناء في تبني قيم معينة دون أخرى ،"فالتفاعل الاجتماعي الذي يحدث بين الآباء والأبناء عادة ما يدور حول القيم التي تحدد السلوك المرغوب فيه والمرغوب عنه، وبذلك تعمل تلك القيم بوصفها إطارا مرجعيا بضبط السلوك[1] والممارسات والتفاعلات الاجتماعية في قوالب معينة يرتضيها المجتمع ،كما تعتبر القيم " مصدر مهم من مصادر القانون و أن القانون هو الذي يوجه مسار القيم في المجتمع، لدلك لا يمكن أن يستغني القانون عن القيم و لا يمكن أن تستغني القيم عن القانون ،لذا يحتاج كل جانب أو طرف إلى الجانب الأخرى[2].و انطلاقا من ذلك سنحاول في هذا المقال معرفة طبيعة القيم في الأسرة الجزائرية الحديثة و مقارنتها بالقيم التي تضمنها قانون الأسرة الجزائري المعدل2005 .لمعرفة إذا كانت تلك التعديلات تتماشى مع الواقع الاجتماعي أم جاءت لتكيف الواقع حسب الاتفاقيات و المعاهدات الدولية التي صادقت عليها الجزائر من جهة، وتحقيق مطالب الجمعيات النسوية من جهة أخرى. ومن أجل معرفة ذلك سنقوم أولا بمحاولة تحديد خصائص الأسرة الجزائرية الحديثة انطلاقا من بعض الدراسات التي أجريت حولها.

1- الأسرة الجزائرية الحديثة:

تشير الدراسات التي أجريت حول الأسرة الجزائرية أنها شهدت تغيرا نسبيا على المستوى

البنيوي والوظيفي وان هذا التغير والتطور ما هو إلا نتيجة لعدة عوامل متداخلة و مختلفة ،و حسب المؤشرات التي يُرى بأنها سبب في إحداث هذا التغير،فهناك من يُرجِع التغير إلى منشأ داخلي، و هناك من يرجعه إلى منشأ خارجي، أو كليهما معا.

فحسب التحليل الذي قدمه **مصطفى بوتفنوشت**"الأسرة مثل المجتمع الجزائري وجدت نفسها في مرحلة الاستقلال، بصفة محسوسة مختلفة عن تلك التي كانت في بداية القرن،و مختلفة مقارنة مع وضعيتها أثناء الاستعمار الفرنسي، و أهم خصائص ذلك التحول الأسري و الاجتماعي في نفس الوقت، من جهة اختفاء وحدة التنظيم، و فقدان اللاإنقسام الاقتصادي الأسري و على مضاعفة المواد الاقتصادية الأسرية[3] فتحولت بذلك العائلة :التقليدية إلى نمطين مختلفين تمثل الأولى في العائلة النووية التي تتشكل من الأب و الأم و الأطفال، والثاني في بنية العائلة المركبة التي تتشكل من عدة أزواج و أطفال. واعتبرت الدراسة التي قدمها **محمد السويدي** " إن تحول بناء الأسرة الجزائرية من النظام الممتد إلى النظام النووي، لم يكن ليبرز بشكل واضح وسريع إلا بعد أن نزحت الأسرة إلى الوسط الحضري المختلف عن الوسط الريفي ، أو من نموذج اجتماعي واقتصادي استهلاكي يقوم بالدرجة الأولى على علاقات القرابة ويعتمد على الإنتاج الزراعي و الحيواني ، إلى نمط اجتماعي _فردي يقوم على الاقتصاد الصناعي و التجاري و يحكمه العمل المأجور في الزمان والمكان . وتشير بعض الدراسات ، انه تبعا لهذه الحركة في المكان من الريف إلى الحضر، بدأت الأسرة الجزائرية تفقد شكلها كأسرة ممتدة (يصل عدد أفرادها إلى أكثر من 40 فردا) ، لتتجه نحو شكل الأسرة الزواجية أو النووية مع ملاحظة ان هذا الشكل الجديد الذي بدأت تتسم به المراكز الحضرية بالذات يتميز من جهة أخرى بكثرة الإنجاب إذ يتراوح معدل أفراد الأسرة الجزائرية بين 5-7 أفراد ، مع بقائها أيضا محتفظة ،في كثير من الأحيان بوظائف الأسرة الممتدة ومن ثم يمكن القول انه بعد الاستقلال بدأت تتشكل بوضوح أسرة جزائرية تجمع بين خصائص الأسرة الحضرية ووظائف الأسرة الريفية ، وهذا على مستوى الجيل الأول و الجيل الثاني من النازحين أما الجيل الثالث بالغالب يتجه نحو الأسرة الحضرية (الزواجية) [4]

أما الباحثة **قران مباركة(Liliane Mebarka Graine)** فقد نوهت الى الضرورة الأخذ بعين الاعتبار لفهم لعائلة الجزائرية بأنها متأثرة بالثقافة الإسلامية وبالفضاء المتوسطي أين يسود النظام البطريقي وهي أيضا متأثرة بسلسلة التغيرات والتحولات التي أصابت الدول النامية مثل النزوح الريفي النمو الديموغرافي و أزمة السكن.ومن وجهة نظرها دائما فان العائلة الجزائرية لا تجد مكانا لها في النظرة السوسيولوجية التقليدية التي توزع المجموعات السكينة وفق حجمها من اجل الوصول إلى تصنيف بسيط عائلة ممتدة وعائلة نووية و إذا استعرنا عبارة **(lauras-locoh)** بخصوص العائلة الإفريقية. يمكن القول إن العائلة الجزائرية تصنع الجديد من القديم « fait du neuf avec du vieux » نلاحظ بالفعل بروز عائلات مركبة أو عائلات في نصف الطريق بين العائلات الممتدة و

الضيقة ،ميزتها المحافظة على سلوكات التعاون و التضامن بين الأجيال و استمرار المثل الأعلى للخصوبة المرتفعة و لعديد من السلوكات الأخرى التي كان من المنتظر أن تزول وتختفي، إن العائلة الجزائرية تقاوم التغيير[5]

انطلاق كل من "**نصر الدين جابو**"و" **خيذر عمارة** " في محاولتهما لفهم وتحديد

خصائص العائلة جيدة البنية من مفهومي العمودية و الأفقية، و استنتجا أن" بعد الاستقلال في بداية الستينات، الجزائر مثلها مثل باقي المجتمعات النامية التي تحصلت على استقلالها حديثا، بدأت تحدث فيها تحولات عميقة أثرت على مختلف مناحي الحياة .رغم مقاومة العائلة الجزائرية التقليدية لتلك التحولات إلا أنها لم تبق محافظة على نفس النمط الممتد الذي كان معروفا سابقا، و في نفس الوقت لم تتحول إلى النمط النووي بتلك الخصائص التي يتفق عليها السوسيولوجيون ،لذلك ظهرت تصنيفات جديدة مثل عائلة نووية،موسعة ،عائلة مركبة وعائلة متحولة لتعريف العائلة الجزائرية المعاصرة...و من اجل أن تكون العائلة جيدة البنية يستوجب عليها في نفس الوقت حضور الوظيفتين العمودية و الأفقية دون غياب الحدود"[6]

أما الباحث "**نور الدين عيساني**" فقد توصل من خلال دراسته الميدانية إلى" أن نمط

الأسرة النواة هو النمط الأكثر انتشارا في المجتمع الجزائري، إلا أنها ترتبط ارتباطا وثيقا بالأسرة الممتدة اجتماعيا، حيث لا تزال محافظة على نفس السمات و الخصائص المعروفة للأسرة الممتدة أهمها: الحجم الكبير للأسرة، سيطرة الأب في إدارة شؤون الأسرة و عدم المساواة بين الزوجة و الزوج في الحقوق و الواجبات و في اتخاذ القرارات، مما يؤثر ذلك على مركز المرأة في

المجتمع[...]تعدد و تنوع الأشكال الأسرية في الجزائر باعتبار إن البنية الأسرية بهذا المجتمع ليست موحدة، حيث تعتبر بنية متحولة و متغيرة تضم سمات الأسرة الممتدة و سمات الأسرة

النووية و أشكالا أخرى"[7] .ترى **مسعودة كسال** انه على الرغم من أن الأسرة الممتدة بدأت تغادر المجتمع الجزائري تدريجيا، وتظهر الأسرة الزواجية إلا أن الأسرة الممتدة مازالت تمارس ضغطا كبيرا على سلوكات واتجاهات الأفراد فيه وهذا على اختلاف مستوياتهم الاجتماعية و الثقافية،بما أنها مازلت تحتفظ بكثير من وظائفها التقليدية وحتى بشكلها الممتد[8]

أما الباحثة **فتيحة تمرسيت** تذهب إلى القول "يتبين لنا من خلال النتائج المتحصل عليها تأثير العامل الاقتصادي على تحديد نمط وحجم الأسرة الحضرية ،فقد أوضحت الدراسة أن تعدد مداخيل الأسر الحضرية أدى إلى رجوع نمط الأسرة الممتدة، و التي تعتمد على مجموعة من الأسر النووية لدعمها وضمان استمرارها في الوسط الحضري، كما أصبح هذا النمط الذي يتعارض وخصائص المجتمع الحضري إستراتيجية جديدة للأسر الزواجية

الحديثة النشأة والمحدودة الدخل لضمان حياة اقتصادية جيدة، مما يؤهلهم إلى الحصول على خدمات من طرف الدولة كالحصول على سكنات اجتماعية أو دعم مادي، بينما الأسر التي تعتمد على مدخول واحد أو مساهمة المرأة براتبها الشهري في دخل الأسرة ، فنجدها

نووية النمط والمسكن [9]

إن التغير و التحول الذي عايشه المجتمع الجزائري بعد الاستقلال الوطني، قد مس قطاعات عديدة سواءا على مستوى ميدان العمل و الإنتاج أو على مستوى العلاقات الأسرية و بدا واضحا بعد مرور فترة أن أشكال جديدة للعائلة بدأت تظهر خاصة في المناطق العمرانية و المدن الكبرى، بخصائص جغرافية و سكنية و بالمكانة الاجتماعية و المهنية و بالتنمية السائدة في مختلف المناطق. ومع ذلك فان الأسرة الجزائرية اليوم لم يصمد شكلها الممتد ولم تبلغ بعد الطابع النووي المطلق. فهي نووية فالبناء (وهذا لا يعني زوال الأسرة الممتدة)وممتدة فالوظائف و العلاقات.

1-1السلطة الأبوية:

إن أهم ما يميز السلطة في الأسرة الجزائرية أنها تكون بيد الأب الذي هو رب الأسرة عند معظم العائلات الجزائرية ،سواء كانت ريفية أم حضرية ،لكن الاختلاف بين هذين النمطين يكمن في شدة تطبيق هذه السلطة على أفراد العائلة وأسلوب تعامل الأب معهم. يذهب **رابح درواش** في دراسته **للعائلة الجزائرية واليات تكيفها مع التغير الاجتماعي** إلى القول ان ' العائلة الجزائرية تتميز بكونها أبوية من حيث تمركز السلطة والمسؤوليات و الامتيازات و أنها هرمية فلا يزال التمييز فيها قائماً إلى حد بعيد رغم حصول تحولات هامة على أساس الجنس و العمر و التنشئة السلطوية، ونلاحظ أن الإنسان في هده العائلة عضواً أكثر منه فرداً مستقلاً وهوية أكثر منه شخصية قائمة بذاتها' [10] ، أما الباحثة **بوخدوني صبيحة** فترى أن " مركز السلطة الأسرية عرفت تغيرا،فبعدما كانت السلطة في الأسرة الممتدة التقليدية مقتصرة على الرجال فقط إلا أننا نجد حاليا مؤشرات تدل على أن المرأة بدأت تكتسب مواقع جديدة في الأسرة و المجتمع من خلال مشاركتها لزوجها في اتخاذ القرارات، تزداد تلك المشاركة مع ارتفاع المستوى التعليمي للزوجين" [11] .ومع ذلك" الزوج مازال يحتفظ بالسلطة المطلقة داخل الأسرة لكن بدرجة اقل مما كانت عليه في الماضي و تظهر خاصة في المناطق الريفية مما يدل على تغيير مكانة الجنسيين في الآسرة فلم يعد الذكر يحتل المكانة العليا دائما لكن هذا التحول نسبي وضعيف" [12]

2-1العلاقات الأسرية :

علاقة الزوج بالزوجة: بالرجوع إلى نتائج الدراسة التي قامت بها الباحثة **بوخدوني صبيحة** يتبين لنا انه من أهم سمات الأسرة الحديثة أنها أصبحت"تتسم بعلاقات الاحترام المتبادل بين الزوجين و الاشتراك في الرأي و التعاون على جميع شؤون الأسرة بحيث أصبحت علاقة مساواة و حوار بين الزوجين، أسلم علاقة لضمان

نجاح الحياة الزوجية ، و تكوين أسرة مستقرة وهذه النظرة نجدها هي الغالبة سواء في الشمال أو في الجنوب ، و خصوصا عند ذوي **المستوى التعليم العالي**[13]. لعل ما يعزز ذلك أيضا هو استقلال الزوجين بمسكن منفرد،حيث أنه بتلك الطريقة تكون لديهما فرصة أكبر للتفاهم و الانسجام و والتشاور الذي كان شبه منعدم في العائلة التقليدية. دون إغفال الذكر عن تأثير التعليم، ودخول المرأة سوق العمل المأجور،فالاستقلالية سمحت لها بتمتع بنوع من السلطة ،ولكن لا يجب المغالاة في الحديث عن السلطة الذي تتمتع بها المرأة العاملة، ذلك أن بعض القرارات الكبرى والمصيرية التي تهم العائلة تبقى بأيدي الرجل و يعود ذلك إلى تأثير المنظومة القيمية التقليدية فسلوك الزوج في الأسرة الجزائرية مازال يتجه إلى الإبقاء على علاقات التفوق على المرأة ولذلك يمكن القولّ أن مشاركة المرأة للرجل في العمل خارج المنزل لم يرافقه اتجاه الرجل نحو مساعدة المرأة في الداخل بالوتيرة نفسها ،توصلت دراسة قامت بها الباحثة **فرحات نادية** فيما يخص تقديم الزوج يد المساعدة لزوجته"أن هناك أزوجا يقدمون المساعدة لأزواجهم ولو أن **نسبتهم ضعيفة** إلا أنها ذات دلالة على التغيير – النوعي –كيفي – في ذهنية الرجل والقيم التي يحملها حول مساعدة الزوجة، فلم يعد ينظر إليها أنها تنقص من رجولته إنما هو واجب لتوطيد روابط المودة و احترام بينه وبين زوجته ولقد بينت الدراسة على أن التحول الثقافي و القيمي الذي حصل له علاقة وطيدة لمتغيرات اجتماعية ثقيلة الوزن بحيث أغلبية الأزواج الذين لهم نظرة إيجابية حول مساعدة الزوجة له **مستوى تعليمي عالي** وهو من **أصل جغرافي حضري** ،هذين العاملين ساهما كثيرا في تغيير نظرة الأزواج ومساعدة زوجاتهم و في الأعمال المنزلية إلا أن هذه المساعدة محدودة في مشاركته لبعض الأعمال دون غيرها" [14]

العلاقات الأبوية: أي تلك العلاقات التي تقام بين الأب و أبناءه أو بين الأم وأبنائها ذكورا كانوا أو إناثا. يبدو انه لم تعد علاقة الآباء بالأبناء في الأسرة الحديثة علاقة تسلط و تحكم

من الآباء و خضوع و طاعة عمياء من الأبناء بمفهوم الهيمنة بل علاقة تميل أكثر إلى إبداء

الحب و التفاهم و الكثير من التساهل إزاء العديد من المواقف و السلوكيات التي كانت في عهدهم تعتبر " عيب، قلة الأدب، حرام..."

و أصبح"تدخل الآباء في شأن تكوين الأبناء للعلاقات الخارجية أقل بكثير عما كانت

عليه في الأسرة التقليدية التسلطية أو الأسرة الريفية، فاتساع الحياة في المجتمع الحضري أدى إلى اتساع علاقات الأبناء وزاد في التزاماتهم سواء مع الأفراد أو المؤسسات ، ولكن مع كل ذلك فان هذه العلاقة لا تخلوا من أنواع الصراع بين جيلي الآباء والأبناء " [15].

يقودنا الحديث عن العلاقة بين الآباء و الأبناء بالضرورة إلى إبراز طبيعة العلاقة التي تربط الأب بابنته في الأسرة الحديثة خاصة أنها كانت تتسم فالعائلة التقليدية بالطاعة و الاحترام و تجنب اللقاء المباشر من طرف البنت

عند البلوغ و كذلك عندما يحين زواجها كدلالة منها على الحشمة التي كانت تظهر حتى في لباسها بحيث كانت ترتدي كل ماهو فضفاض ومستور تخفي من خلاله التغيرات التي تطرأ على جسدها . أصبحت تتسم تلك العلاقة فالأسرة الحديثة بالمرونة و التقبل و التشجيع من طرف الأب على مواصلتها لتعليم و العمل فأصبحنا نجد المهندسة و المقاولة و البرلمانية و حتى المنتمية للقطاع العسكري ، هذا التسامح الذي أظهره الأب اتجاه ابنته لا يعني بتاتا قطع الصلة بالقيم التقليدية و لكن هو المزج بينهما، وطبيعة العلاقة بين الأب و ابنته تخضع لعوامل كثيرة من بينها الرأسمال الثقافي للأسر.

العلاقة بين الأخ وأخته :توصلت الباحثة **ليليا بن سحنون** من خلال دراستها عن العلاقة بين الأخ و الأخت في الأسرة الجزائرية إلى نتيجة مفادها أن "أساليب التنشئة الاجتماعية التي يعتمدها الوالدين هي على قدر بالغ من الأهمية في تحديد شكل العلاقة بين الأخ و الأخت، و قد كانت العلاقة بينهما في الأسرة الجزائرية حسنة في العموم، فرضتها ضرورة التعايش بينهما، و اعتياد كل من الأخ و الأخت بالخصوص الأخت، على أسلوب التمييز بين الجنسين، كونه من الخصائص الثقافية للمجتمع الجزائري ففي مجتمع تشتد فيه التحولات حيث يعيش القديم و الحديث، يحدث عند الفرد صراع نفسي اجتماعي كبير، فالأخت أكثر من الأخ تعاني داخل العلاقة الأخوية، لأن دور الرجل مازال محفوظا لم يتغير، و الكثير من القيم الأخلاقية، الاقتصادية، الاجتماعية مازال يحافظ عليها " (16)

عموما هذا ما يتعلق بالعلاقات الداخلية الأسرية، أما فيما يخص شبكة العلاقات القرابية، فان الدراسات و البحوث التي أجريت بهذا الخصوص بينت أن الأسرة الجزائرية لا تزال تتواصل و بأشكال عديدة مع أقاربها، فالزيارات العائلية أثناء المناسبات الاجتماعية و الدينية المختلفة و المساعدات المادية المتبادلة دليل على استمرارية تلك الروابط ولكن مايجدر الإشارة إليه هو تقلص تلك الشبكة مقارنة بالماضي نظراً للظروف الاجتماعية و الاقتصادية الجديدة التي فرضتها طبيعة الحياة الحضرية. بالإضافة إلى الأثر الذي أحدثته تكنولوجيا الاتصال على تلك العلاقات.

فيما يخص أساليب التنشئة المتبعة في الأسرة الحديثة توصل الباحث **رابح درواش** من خلال دراسته الميدانية إلى نتيجة مفادها " يتبع الآباء أسلوب الضبط الاجتماعي المبني على التوجيه بالوسط والجنوب أكثر من الشمال التي تتنوع فيها أساليب الضبط .كما أن استخدام أسلوب الضرب بدأ يتراجع ولا نجد إلا نسبة قليلة في الوسط الذي تمارسه، ومن حيث التمييز بين الجنسين لا يزال الآباء يفرقون بين الذكور و الإناث حيث أن مجال اختيار البنات لأصدقائهن يضيق بالمقارنة مع الذكور، في حين يتسع مجال السماح للبنات الاختيار في مجال تخصصهم العلمي، وعلى الأساس ذلك يفسحون للبنات الخروج لطلب العلم، وبالرغم من ذلك فان مواعيد الدخول إلى البيت محددة والخروج لأسباب أخرى في كثير

من الأحيان يفرض على البنت مرافقاً لها [17]. أما الباحثة **حراث فتيحة** ،فقد توصلت من خلال دراستها عن"**الصراع بين القيم الثقافية في التربية الأسرية** "إلى النتائج التالية [18] :

– التعامل بين الأولياء و الأبناء يعكس طبيعة جديدة، ليست تقليدية و لا عصرية تماما فتربية الأولياء قد تغيرت ومؤشرات عديدة أثبتت ذلك ،كالصداقة و اشباع الرغبات المادية والحوار و المناقشة...

– و في نفس السياق يأتي التعامل المميز بين الذكور و الإناث، فتغير التربية حسب القيم العصرية ينطبق مع فئة الذكور، الذين يتمتعون بأكثر حرية و استقلالية، بينما الإناث فالتعامل معهن مع انه ذو ملامح عصرية(" تشجيع على مواصلة دراسة ، تقبل العمل وتقبل اختياراتهن...) ، يتخلله الكثير من تأثيرات القيم التقليدية(كعدم الدراسة في الخارج ،و عدم العمل في مكان بعيد عن إقامتهن و إجبارهن على الدخول للبيت قبل غروب الشمس، وحراستهن من طرف إخوانهن الذكور) .

– يمكننا الحديث عن الانتقال النسبي لمرحلة التغيير عبر التربية الأسرية ،والتقدم نحو الإقبال على الثقافة العصرية ،لكن نشير إلى أن **ذلك التقدم يعد بطيئا** ،فرغم أن الشباب أثبتوا بأنهم أكثر معاصرة أثبتوا أيضا من جهة أخرى اقتناعهم بمحافظتهم على بعض القيم التقليدية وكذلك الدينية أكثر من أوليائهم ،كونها معبرة على الاعتقاد ،الهوية و الانتماء ، الشيء الذي ينبئ **بوتيرة سير بطيئة نحو العصرنة** ، التي تخضع قيمها لانتقاء حسب الاقتناع التقليدي أو الديني

2–قانون الأسرة الجزائري المعدل 2005

يشير مفهوم قانون الأسرة إلى" تلك الوثيقة التي تحتوي و تنظم مجموع أحكام ومسائل الأحوال الشخصية من زواج و طلاق و الآثار الناجمة عنها من نسب و نفقة وميراث و غيرهما، بهدف ضمان استقرار الأسرة و تماسكها [19].و يتمثل في تنظيم دور الأشخاص داخل الأسرة و داخل المجتمع عن طريق العلاقات بينهم، كعلاقة الزوجين و الأبناء و الآثار الناجمة عن تلك العلاقات، و يدخل تنظيم الأسرة في إطار القانون المدني، ففي الجزائر يعد الجزء الأكبر من حقوق الأسرة هو مما تنظمه أحكام تستند إلى الشريعة مع الاعتماد على قواعد القانون المدني في الباقي [20]. أما نور الدين سعدي، فيعرف قانون الأسرة على أنه نص سن قواعد قضائية تحدد بناء وسير الأسرة التي تعد على أنها الخلية الأساسية للمجتمع [21]و نجد في موضوع آخر من يعرف قانون الأسرة بأنه "مجموعة من القواعد التي تنظم حياة الشخص وعلاقته المادية مع أسرته ومجتمعه [22]

و بالنسبة للجزائر، شهد التقنين الأسري عدة مراحل بحيث كان نظام الأسرة قبل

الاحتلال الفرنسي كغيره من النظم يستمد أحكامه من الشريعة الإسلامية و الأعراف المحلية في مجال الزواج و الطلاق و الوصية و الميراث. و كانت أحكام المذهب المالكي تحديدا هي التي يتم تطبيقها على جميع القضايا و ذلك راجع لعوامل تاريخية كما أوضحها ابن خلدون في مقدمته بقوله: و إما مالك رحمه الله فاختص بمذهبه أهل المغرب و الأندلس و إن كان يوجد في غيرهم إلا أنهم لم يقلد و غيره إلا في القليل . ومن ثم قال و أهل المغرب جميعا مقلدون لمالك رحمه الله [23] .باستثناء سكان الأتراك فقد كانوا يخضعون للمذهب الحنفي .

كذلك الاباضيون فقد كانوا يحتكمون للمذهب الاباضي [24]

و بعد الاحتلال الفرنسي،لم يقم هذا الأخير بإلغاء قوانين الأحوال الشخصية مباشرة

فقد كانت"السلطات الفرنسية متخوفة من اندلا ع احتجاجات عنيفة إذا ما تدخلت في

القوانين الإسلامية الخاصة بالأسرة فكانت تتعامل بحذر، فأحجمت أحيانا عن القيام بأي تغير طيلة فترة طويلة(25) ومع ذلك لم تبق مكتوفة الأيدي اتجاه القضاء الشرعي حيث عملت على تطويع ثلث القوانين حسب ما يناسبها.وبعد الاستقلال بقيت الجزائر تعمل بالقانون الفرنسي للأسرة الجزائرية لسد الفراغ القانوني وذلك إلى غاية صدور قانون رقم 63/224 بتاريخ 29 جوان 1963،" حيث تم إصدار تعديل جزئي مشتمل على ستة مواد تتمحور حول السن الأدنى للزواج،و طرق إثبات العلاقة الزوجية، عدل سن زواج الرجل ببلوغ 18 سنة و بالنسبة للمرأة ببلوغ 16 سنة ،واستمرت هذه النصوص مطبقة إلى أن ألغيت كل التشريعات القديمة في 05_07_1975 وأصبحت أحكام الشريعة الإسلامية هي المطبقة وحدها في مجال قضايا الأسرة لمدة عشرين سنة تقريبا [26]

فمنذ الاستقلال إلى غاية 1984 لم تتمكن الجهات المعنية من سن قانون خاص

بالأسرة نتيجة الاحتدام و الصراع القائم بين طرفيين أساسيين احدهما يدعو إلى ضرورة التمسك بإحكام الشريعة الإسلامية في سن أي قانون يهتم بالأسرة انطلاقا من أن الدين الإسلامي هو دين الدولة بالإضافة إلى كون أغلبية الشعب محافظ ، و التيار الثاني هو التيار

الذي يدعو إلى ضرورة الاخد بعين الاعتبار المساواة بين الرجل و المرأة في سن أي قانون خاص بالأسرة خاصة فيما يتعلق بالميراث ، مطالبين بإلغاء الولي و تعدد الزوجات

وفي 09 جوان 1984 . تمت المصادقة على قانون الأحوال الشخصية و هو أول وثيقة تنظم هذا المجال بعدما كان متروكا للاجتهاد القضائي و تختلف الأحكام الصادرة بهذا الشأن من محكمة إلى أخرى [27].أطلق عليه المشرع تسمية قانون الأسرة بالرغم أن ما تضمنه كان أوسع و اشمل من هاته التسمية.اعتمد هذا القانون على الشريعة الإسلامية مغلبا المذهب المالكي على بقية المذاهب الأخرى، كما اسند في صياغته على مادتين أساسيتين من مواد الدستور، يتعلق الأمر بالمادة 151 و التي تنص على اعتبار الإسلام دين الدولة و المادة 154 و التي تنص على أن

الأسرة هي الخلية الأساسية للمجتمع ،يشتمل هذا القانون على 224 مادة مقسمة على أربعة كتب كما يلي:الأحكام العامة ، الزواج و انحلاله، النيابة الشرعية،الميراث.

وفي ظل التحولات التي شهدها المجتمع الجزائري و مطالبة العديد من شرائح المجتمع وفي مقدمتها الجمعيات النسوية من جهة،و الاتفاقيات الدولي التي أبرمتها الجزائر من جهة أخرى

نخص بالذكر هنا اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.كما نعلم أن الدستور الجزائري يعطي للمعاهدات و الاتفاقيات المصادقة عليها سلطة اعلى من سلطة القانون المحلي.إذن في ضل هذه المعطيات كان لا بد من إجراء تعديلات على مواد قانون الأسرة لسنة 1984.

و بالفعل تم تمرير قانون الأسرة 2005 بمرسوم رئاسي الأمر رقم 05-02 الصادر بتاريخ 23 فبراير 2005 من قبل مجلس الوزراء المصادق عليه و بتاريخ 27 فبراير 2005 تمت المصادقة عليه من قبل المجلس الشعبي الوطني.

مست التغيرات التي أجريت على قانون أسرة بشكل كبير الكتاب الأول، المتعلقة بالزواج و انحلاله حيث تم تعديل مواد و إلغاء أو إضافة مواد أخرى، ومرة أخرى أثارت تلك التعديلات خاصة التي مست الولي و التعدد و الخلع و الطلاق و الحضانة جدل واسع في المجتمع الجزائري بين المرحب بها و الرافض لها باعتبار أنها أعطت حرية أكبر للمرأة و جاءت

مخالفة لقيم المجتمع هذا بالنسبة لتيار المحافظ أو أنها لم تكن في مستوى تطلعات الجمعيات النسوية وخاصة أنها لم تلغي التعدد و ولم تساو في الميراث بين الجنسيين كما أنها مازالت تعتبر المرأة قاصرا.

2-1-القيم الاجتماعية لقانون الأسرة الجزائرية2005: سنحاول هنا استخلاص بعض القيم التي تضمنتها التعديلات التي أجريت على مواده

أ-قيمة المساواة: تتجلى هاته القيمة في بعض مواد القانون و تتضح من خلال:

-**السن**: بحيث قام المشرع بالمساواة بين الرجل و المرأة فيما يخص سن الزواج و تحديده بـ 19 سنة.هذا التوحيد جاء أيضا من اجل المطابقة بين السن القانوني للزواج و السن الأهلية المدنية .

-**إلغاء مفهوم رئيس العائلة و واجب طاعة الزوج**:مقارنة بقانون84-11 الذي كان ينص على انه من واجبات الزوجة اتجاه زوجها طاعة الزوج و اعتباره رئيس للعائلة أين يحتل الزوج الموقع المركزي في بناء العائلة و احتكاره لسلطة و النفوذ و التصرف في حياة و مستقبل جميع

أفراد أسرته. هاته المادة المستمدة من الشريعة وطبيعة المجتمع الجزائري فطبيعة العلاقة بين الزوجين في النظام الأبوي هي علاقة تسودها السلطة بحيث منحت للرجل رئاسة الأسرة و

فرضت على الزوجة الطاعة و الاهتمام بأمور المنزل.بينما نجد في قرار05- 02أنه لم يعد هناك حديث عن حق الزوجة في طاعة الزوج بل عن التشاور بين الزوجين في تسير شؤون الأسرة.و بالتالي إلغاء الطاعة التي توحي بوجد رئيس و مرؤوس أي علاقة عمودية هرمية و

جعلها علاقة أفقية أين يكون هناك تشاور و حوار بين الزوجيين في تسيير شؤون الأسرة .

-**المساواة في الحقوق و الواجبات بين الزوجين:** خلافا لقانون 84-11 الذي ميز بين

حقوق و واجبات بين الزوجين بحيث جعل لكل منهما حقوقا وواجبات اتجاه الأخر مثل

واجب الزوجة طاعة الزوج ،وحد قانون 05-02 الحقوق و الواجبات بين الزوجين لخلق نوعا من المساواة بينهما جاعلا بذلك من مؤسسة الأسرة مؤسسة شراكة بين شخصيين لديهما نفس الحقوق و الواجبات اتجاه الأخر. يتضح ذلك جليا من خلال أقراره بالمسؤولية

المشتركة للزوجيين في تسيير شؤون الأسرة و في رعاية و تربية الأبناء.و هذا يعني إعادة توزيع

الأدوار بين الجنسيين.

- **تقييد التعدد الزوجات،** بحيث وضع المشرع شروطا جديدة تهدف إلى تقييد نظام تعدد

الزوجات والتضييق من مجال اللجوء إليه. جاء هذا التقييد مخيبا لبعض الجمعيات النسوية المطالبة بالغاءه نهائيا.

- **فك الرابطة الزوجية** ،بحيث جاء في المادة 54 من قانون الأسرة الجزائري المعدل و المتمم انه"يجوز للزوجة دون موافقة الزوج أن تخالع نفسها مقابل تعويض. و إذا لم يتفق الزوجان على مبلغ التعويض يحكم القاضي بما لا يتجاوز قيمة صداق المثل عند صدور الحكم"فبعدما

كان هذا النص مبهما فالقانون84-11 بحيث لم يوضح فيه المشرع إمكانية الزوجة مخالعة

نفسها دون موافقة الزوج جاء النص المعدل صريحا بذلك ."و بالتالي نجد أن هناك توجه

تدريجي للمشرع الجزائري نحو جعل عقد الزواج مدنيا تتساوى فيه حظوظ المرأة و الرجل في فك الرابطة الزوجية" [28]

ب- قيم الاستقلالية و الحرية: تتضح هذه القيم من خلال:

-تغير المركز القانوني للولي: لعل من أبرز التعديلات التي جاء بها قانون الأسرة 2005 و التي أثارت الكثير من الجدل هو تغير المركز القانوني للولي بحيث بعدما كان هذا الأخير ركن من أركان الزواج أصبح شرطا له. و سمح للمرأة الراشدة من اختيار وليها، الذي يمكن أن يكون أبها أو جارها أو حتى زميلها في العمل.هذا الاختيار جعل من حضور الولي كغيابه في عقد الزواج. كما أصبحت المرأة قادرة على عقد زواجها دون جبر من وليها.إن إلغاء الولي

و تهميشه في العقد يعتبر تكريس لمذهب الفردية الذي يجعل من الزواج عقدا بين فردين بدلا من أسرتين تبنى علاقاتهم على أساس المودة و الاحترام و التعارف و هذا مخالفا لما هو سائد في المجتمع الجزائري . و قد ينجر عنه الكثير من المشاكل الاجتماعية.

2-2-انعكاسات قانون الأسرة الجزائري 2005

- **تقييد تعدد الزوجات يؤدي إلى التعدد العرفي** الذي لا يمكن معرفته و لا ضبطه و لا الاطلاع عليه ولا معاقبة مرتكبيه،كما انه يساهم في رفع نسبة الطلاق في المجتمع ،و لا يحد من تفاقم ظاهرة العزوبة ويسهم في تفشي ظاهرة الزنا في المجتمع و كذلك بروز ظاهرة الخليلات لان تعدد قيد من طرف المشرع الجزائري

-عدد هائل من قضايا إثبات **الزواج العرفي** تعج بها رفوف المحاكم، وهو ما يؤكد حقيقة أن نسبة الزواج العرفي في الجزائر مرشحة للارتفاع في الآونة الأخيرة، وأن معاينة الظاهرة من جوانبها القانونية والاجتماعية والوقوف على انعكاساتها على الحياة الأسرية أمر لا بد له [29]

-عدد كبير **من حالات فك الرابطة الزوجية** إما بالطلاق أو التطليق أو الخلع أصبحت تشهدها المحاكم الجزائرية وتعددت أسباب دلك من سوء معاملة الزوج و الإهمال إلى الخيانة الزوجية و حتى الشذوذ الجنسي وغيرها من المسببات في هذا الكم الهائل من الانفصال بين الأزواج . وخاصة بين الزيجات الحديثة فأصبح المثل الشعبي القائل " **في الصيف قاطو و فالشتا بوقاطو** " مطبقا على ارض الواقع.

– انتشار ظاهرة الخلع في المجتمع الجزائري، فبعدما كان يأخذ حكم الرخصة الممنوحة للزوجة والتي لا يمكن لها اللجوء إليها إلا في حال موافقة الزوج ،ارتقى بعد التعديل إلى صفة الحق الأصيل وللزوجة سلطة استعماله في أي وقت شاءت دون قيد أو شرط، الأمر الذي أدى إلى استفحاله

–انتشار الطلاق قبل البناء نتيجة لإتمام عقد الزواج المدني باكرا، خصوصا في ظل قانون الأسرة الجديد الذي يفرض وجود عقد زواج مدني لإتمام العقد الشرعي بهدف حماية المرأة إلا أننا نجده في بعض الحالات قد اثر سلبا عليها خاصة إذا طالت الفترة بين العقد المدني والبناء ففي كثير من الأحيان تصل إلى طريق مسدود في علاقتهما ليكون الحل في الطلاق، وقد ينجر عن دلك عدة عوائق لزوجها مرة ثانية.

خاتمة:

ما يمكننا قوله في الأخير، انه بالرغم من حدوث تغيرات في القيم الأسرية من حيث الطاعة و السلطة و توزيع الأدوار ومكانة المرأة يبقى هذا التغير بطيء و نسبي نظرا لخضوعه في الكثير من جوانبه إلى القيم التقليدية و الدينية، فالمرأة الجزائرية بالرغم من كونها أصبحت أكثر اتجاها نحو الدراسة و العمل و بالتالي ولوجها لمختلف

الفضاءات الحديثة نجدها في كثير من المواقف و السلوكيات والممارسات تفاوض بين القيم الحديثة و التقليدية وتعيد إنتاجها من خلال عملية التنشئة . و بالنسبة لتعديلات الجديدة التي اقر بها المشرع الجزائري والتي كانت تهدف إلى حماية المرأة و الطفل و الحفاظ على تماسك الأسرة و مسايرة التغيرات التي حدثت وقد وفق في البعض منها، نجد بالمقابل أيضا أن بعض المواد جاءت مخالفة لقيم المجتمع الجزائري .وقد بات واضحا انه لابد من مراجعة وتعديل لبعض المواد خاصة المتعلقة بالطلاق ،و التي تحتمل عدة تأويلات، وذلك بما يضفى عليها الوضوح والدقة ويسدّ الثغرات ويضمن حماية حقوق الزوجين والأولاد، وان تكون بمشاركة المختصين خاصة في مجال الشريعة و الحقوق و علم الاجتماع .

الهوامش

1-فاطمة المنتصر الكتاني، **الاتجاهات الوالدية في التنشئة الاجتماعية وعلاقتها بمخاوف الذات لدى الأطفال**، دراسة ميدانية نفسية اجتماعية على أطفال الوسط الحضري بالمغرب، دار الشروق، عمان، 2000 ،ص89-90.

2- إحسان محمد الحسن ، **علم الاجتماع القانوني**، دار وائل للنشر ،عمان ، 2008، ص118

3 - Boutefnouchet Mostefa, **Système sociale et changement social en Algérie**, O P U, Alger , p11

4-محمد السويدي، **مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري**، تحليل سوسيولوجي لأهم مظاهر التغيير في المجتمع الجزائري المعاصر.، ديوان مطبوعات الجامعية ، الجزائر، ، ص89

5-Graine Liliane Mebarka **,Etre une femme en Algérie, action sociale**. Thèse de doctorat en sociologie, Université Paris 8, St Denis (93), Paris. Paris,2006,

6-نصر الدين جابو ،خيذر عمارة ، **تطور بنية العائلة الجزائرية وفق مفهومي العمودية و الأفقية** ،مجلة علوم الإنسان و المجتمع،العدد16،كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية،جامعة محمد خيضر بسكرة،الجزائر، 2015،ص165.

7-عيساني نور الدين، **التحول الديموغرافي و أشكال الأسرة في ظل التغير الاجتماعي في الجزائر المستقلة**، أطروحة دكتوراه،قسم علم الاجتماع، جامعة الجزائر، ،2008-2009ص360

8-مسعودة كسال، **مشكلة الطلاق في المجتمع الجزائري**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986 ،ص23

9-فتيحة تمرسيت ،**الأسرة الجزائرية و التغير الاجتماعي**، دراسة سوسيوحضرية بحي عين النعجة الجزائر العاصمة،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علم اجتماع الحضري، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، الجزائر، 2015/2016 ،ص182

10- رابح درواش ، العائلة الجزائرية و آليات تكيفها مع التغير الاجتماعي ،دراسة ميدانية لعينة من ولايات الجزائر(شمال،وسط،وجنوب)،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاجتماعية و الإنسانية، جامعة الجزائر، 2004-2005،ص458

11-صبيحة بوخدوني ، **التغير الاجتماعي للأسرة الجزائرية دراسة مقارنة بين الشمال و الجنوب(البليدة– ورقلة)،أطروحة** لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع ،كلية العلوم الاجتماعية و الإنسانية،

جامعة الجزائر2 ،2012-2013 ص762

12-المرجع نفسه،ص766

13- المرجع نفسه،ص 875

14-نادية فرحات ،**الأسرة الجزائرية بين القيم التقليدية و قيم الحداثة**،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع ،كلية العلوم الاجتماعية و الإنسانية، قسم علم الاجتماع ،جامعة جزائر2، الجزائر ،2009-2010، ص480

15- أحمد عبد الحكيم بن بعطوش ، **تحولات العلاقات الأسرية في مجال الدور و السلطة داخل الأسرة الجزائرية** ، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية ، العدد 9،جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، ديسمبر 2012، ص76.

16-ليليا بن سحنون، **مقاربة سوسيولوجية لعلاقة الأخ بالأخت في الأسرة الجزائرية** ،دراسة ميدانية لمقارنة لبعض الأحياء الراقية و الأحياء الشعبية بالجزائر العاصمة، رسالة لنيل شهادة الماجستير ،كلية العلوم الاجتماعية جامعة الجزائر ، الجزائر ،2005-2006،ص240-241

17-رابح درواش ،مرجع سبق ذكره،ص453

18- فتيحة حراث ،**صراع القيم الثقافية في التربية الأسرية** دراسة سوسيولوجية ميدانية لعلاقات الشباب بأوليائهم،في إطار الثقافتين التقليدية و العصرية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع ،كلية العلوم الاجتماعية و الإنسانية، جامعة الجزائر2 ،2011-2012، ص602-603

19-أقروفة زبيدة :**قانون الأسرة بين التجديد و التنديد دراسة تحليلية لبعض مواده**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الإسلامية، تخصص القفه و أصوله، 1994م، الجزائر، ص 14

20-الغوثي بن ملحة: **قانون الأسرة على ضوء القفه و القضاء**، وديوان المطبوعات الجامعية، ط1، بن عكنون، الجزائر، 2005،ص8-9

21-Saadi Noureddine, **La femme et la loi en Algérie**, collection dirigée par Fatima Mernissi, Alger, 1991, P48.

22-سعد فضيل، **شرح قانون الأسرة الجزائري الزواج و الطلاق**، المؤسسة الوطنية للكتاب ، ج1 ، الجزائر، 1986 ، ص12-13

23-ابن خلدون ، **المقدمة**، ط6، دار القلم ، لبنان ،1984، ص445.

24- محفوظ بن صغير، **لاجتهاد القضائي في الفقه الإسلامي و تطبيقاته في قانون الأسرة الجزائري**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإسلامية ،كلية العلوم الاجتماعية و الإسلامية ، قسم علم الشريعة ،جامعة باتنة،2008-2009، ص40

25-منيرة شراد ، **الدول و حقوق المرأة نشأة تونس و الجزائر و المغرب**، في مرحلة ما بعد الاستعمار، تر: سلوى قروي العونلي ، دار سيناترا ، المركز الوطني للترجمة ،تونس ،2012 ، ص259

26--آمال رواق، **علاقة قانون الأسرة الجزائري بفروع القانون الأخرى في تنظيم مسائل الزواج و الطلاق و آثارهما –دراسة مقارنة–**،أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الشريعة و القانون ،كلية الشريعة و الاقتصاد ، جامعة الأمير عبد القادر قسنطينة، الجزائر، 2017 ص9

27--عبد الفتاح تقية، **مباحث في قانون الأسرة الجزائري**، منشورات تالة ، الجزائر،2007، ص13.

28-باديس ذبياني، **أثار فك الرابطة الزوجية–دراسة مدعمة بالاجتهاد القضائي–**، دار الهدى،عين مليلة، الجزائر،2008 ،ص82

29-كريمة محروق، **واقع الزواج العرفي في الجزائر أسبابه ومفاسده وإجراءا ت الحدّ منه** ،مجلة العلوم الإنسانية، عدد39، جامعة قسنطينة1،جوان 2013 ،ص131